

**"تأثير الدور الحوكمى لمجلس الإدارة فى تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من منظور المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"**

**ملخص البحث**

يهدف البحث بصفة أساسية إلى بيان تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة كإحدى ممارسات الحوكمة الداخلية على تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم نموذجين رياضيين، حيث يعكس النموذج الأول العلاقة بين سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير مستقل ومستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية كمتغير تابع وبالاعتماد على حجم الشركة كمتغير رقابى، بينما يعكس النموذج الثانى العلاقة بين مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية كمتغير مستقل وقيمة الشركة وفقاً لمقياس Tobin's Q كمتغير تابع وبالاعتماد على سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير رقابى أو معدل، وذلك لعينة من الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٧م.

**وتشير نتائج البحث إلى وجود تأثير معنوى لغالبية سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، هذا بالإضافة إلى وجود تأثير معنوى لمستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة، وذلك من خلال تضمين سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير رقابى أو معدل للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، مما يعكس الدور الهام والفعال لمجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الداخلية فى تحسين قيمة المعلومات المفصح عنها بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من وجهة نظر المستثمرين.**

**كما تسهم نتائج البحث فى توفير دليل عملى من البيئة المصرية بشأن أهمية وتأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة فى تحسين نفعية المعلومات المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول المالية خاصة عند تقييم ممارسات إدارة الأرباح التى تقوم بها الشركات. الأمر الذى ينعكس على تحسين مستوى إدراك الشركات لأهمية توافر خصائص الحوكمة الفعالة لمجلس الإدارة، وبما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة فى الأجل الطويل.**

**الكلمات المفتاحية: اضمحلال قيمة الأصول - الأصول المالية - سمات وخصائص مجلس الإدارة - القيمة الملائمة - قيمة الشركة.**

## Abstract

This study aims to investigate the impact of directors Board characteristics as internal corporate governance (CG) practices in improving the value relevance of the recognition of financial assets value impairment. To do so, we designed two mathematical models, the first model reflects the relationship between the directors Board characteristics as an independent variable and the level of recognition of Financial assets value impairment as a dependent variable and depending on the firm size as a control variable, while the second model reflects the relationship between the level of recognition of Financial assets value impairment as an independent variable and the firm value according to the measure of Tobin's Q as a dependent variable and based on the directors Board characteristics as a control or moderate variable, using a sample including the companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2013 to 2017.

The study results indicate that there is a significant effect on the majority of the Directors Board characteristics on the level of recognition of financial assets value impairment. There is also a significant effect to the level of recognition of the financial assets value impairment on the firm value by including the Directors Board characteristics as a control or moderate variable, Which reflects the important and effective role of the Directors Board as an internal governance mechanisms in improving the disclosed information value about financial assets value impairment from an investor perspective.

The study results also contribute to providing practical evidence from the Egyptian environment on the importance and impact of the Directors Board characteristics of in improving the information usefulness about the financial assets value impairment, especially in evaluating profit management practices by companies. Which is reflected in the improvement of the companies' awareness level about the importance of effective governance Directors Board characteristics, which leads to maximizing the firm value in the long term.

**Keywords:** Financial Assets Value Impairment, Directors Board Characteristics, Relevance Value, Firm Value.

### ١. الإطار العام للبحث

#### ١/١ مقدمة البحث:

ينظر إلى التحفظ المحاسبي على أنه الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول؛ حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح إلا أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى خفض متعمد للأصول أو الدخل (IASB, 2005)، ويكمن جوهر الشفافية في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لأنه يؤثر تساؤلاً حول جودة المعلومات المفصّل عنها من قبل الشركات، ويساعد في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين الإدارة والمساهمين (حمدان، ٢٠١١م، ص ٤١٥).

ويعد غياب التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الانهيارات المالية العالمية التي شهدتها العديد من أسواق المال، لذا فقد لاقى اهتماماً كبيراً من جانب الباحثين، وأيضاً المحللين الماليين وكذلك المستثمرين باعتباره أحد الآليات الداعمة في الحد من أو تخفيض الممارسات الانتهازية التي تقوم بها إدارة الشركات بغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب أصحاب المصلحة، والتي عادة ما تعرف بممارسات إدارة الأرباح.

ويشكل قياس اضمحلال قيمة الأصول المالية\* والإفصاح عن المعلومات المتعلقة به أحد الممارسات المحاسبية التي قد تستخدم كمدخل لتحقيق الممارسات المحاسبية المتحفظة، وذلك بهدف تحقيق شفافية وجودة التقارير المالية، وعلى الجانب الآخر، قد يستغل كمدخل لتحقيق الممارسات المحاسبية الانتهازية من خلال التلاعب واعداد تقارير مالية احتيالية مضللة، وذلك بهدف تحقيق المصالح الشخصية للإدارة.

## ٢/١ مشكلة البحث:

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستثمرون بصفتهم مقدمي رأس المال، وهذا يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة لصانعي القرار في الوقت المناسب ودقيقة قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، فإذا ما كان الحدث الاقتصادي سريع- مثل التغير في القيمة الاقتصادية للأصل- وتم الاعتراف به بشكل فوري فإنه سرعان ما ينعكس أثره على نتيجة النشاط للشركات، حيث أن القيمة الملائمة تعد إحدى الصفات النوعية الأساسية التي يجب توافرها كي تكون المعلومات المحاسبية والمالية مفيدة (IASB, 2008a).

ووفقاً للمعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (٢٦) "الأدوات المالية-الاعتراف والقياس" ينبغي إجراء اختبار لاضمحلال قيمة الأصول إذا ما توافرت المؤشرات على حدوث ذلك، كما يحدد المعيار الإجراءات التي يجب أن تطبقها الشركة للتأكد من أن أصولها لا تزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد. فإذا كان الأصل مدرجاً بقيمة أعلى من قيمته القابلة للاسترداد، فيجب تخفيض قيمته على أن تدرج خسارة اضمحلال القيمة مباشرة في قائمة الدخل.

كما يتوقف تحديد ما إذا كانت المعلومات الخاصة باضمحلال قيمة الأصول المالية ذات قيمة ملائمة على دوافع الإدارة باعتبارها العامل الحاسم والمؤثر على قرارات المديرين التنفيذيين بشأن الاعتراف باضمحلال القيمة، فقد يكون لدى المدراء دوافع انتهازية لإصدار تقارير مالية مضللة أو احتيالية بهدف تحقيق المنافع الشخصية، ويمكن أن يعتمد المدراء على الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية كأداة لتحقيق ذلك، فيمكن للشركات الاعتراف بالاضمحلال عندما تكون الأرباح أقل من المعتاد بهدف تحويل الخسائر، كذلك عندما تكون الأرباح مرتفعة بشكل غير طبيعي وذلك بهدف تمهيد الدخل. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يكون اضمحلال القيمة ناجم عن تغيرات حقيقية في البيئة الاقتصادية وبالتالي يعكس ظروف التشغيل السيئة بدلاً من سلوك إدارة الأرباح (Huang, M.C. et al, 2018, p60).

\* لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية:الاعتراف والقياس.

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة (Abdul-Malik, A., 2017, Van der Stelt, N., 2017, Chen, S. et al, 2017, Jarbou, A., 2013, Nasr and Ntim, 2018, Bilal and Kashif, 2018, Friberg and Åström, 2018، يوسف، ٢٠١٤م) على أهمية التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات كوسيلة لضمان تحقيق الممارسات المحاسبية المتحفظة بشكل كبير، حيث تعتبر حوكمة الشركات من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي فوجود نظام حوكمة جيد وملزم يعنى المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري. وتعد سمات وسلوك الإدارة هو مركز اهتمام حوكمة الشركات والذي يحاول تخفيض مستوى تجذر الإدارة من خلال التلاعب بإدارة الأرباح والبعد عن التحفظ المحاسبي (عبد الملك، ٢٠١٧م، ص٢١٦).

**واستناداً لما سبق، فإن الهدف الأساسي من البحث الحالى هو بيان تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية من وجهة نظر المستثمرين، وذلك في إطار الدور الحوكمى لمجلس الإدارة، وبافتراض أن اضمحلال قيمة الأصول المالية يعكس توفير المعلومات الخاصة لدى المدراء بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، خاصة إذا ما اعتبرها المستثمرون بمثابة تدابير موثوقة بدرجة كافية تعكس قيمة الشركة، لذا يحاول البحث الاستفادة من التطبيق الفعال لآليات الحوكمة خاصة فيما يتعلق بتفعيل دور سمات وخصائص مجلس الإدارة فى تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول القابلة للاسترداد.**

**وفى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:**

- ما مدى تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية؟
- ما مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة كمقياس للقيمة الملائمة؟
- هل يختلف تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة؟

**٣/١ هدف البحث:**

- يهدف البحث بصفة أساسية إلى بيان تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول القابلة للاسترداد (الأصول المالية) وذلك من وجهة نظر المستثمرين، ويمكن اشتقاق الأهداف الفرعية التالية:
- اختبار مدى تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.
  - اختبار مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة كمقياس للقيمة الملائمة.

- اختبار مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة.

#### ٤/١ أهمية ودوافع البحث:

- يلعب اضمحلال قيمة الأصول المالية دوراً حاسماً في رقابة وتقييم قرارات تخصيص رؤوس الأموال من قبل المستثمرين، خاصة أن الأصول المالية تشكل مبلغاً هاماً في ميزانية بعض الشركات.

- إبراز الدور الهام للمعلومات المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول المالية في البيئة المصرية، وذلك من خلال تقديم الدليل العملي بشأن تأثيره على القيمة السوقية للشركات، وذلك من منظور القيمة الملائمة للمعلومات المالية.

- التأكيد على الدور الهام لسمات وخصائص مجلس الإدارة في تقييم أسعار أسهم الشركات، وذلك من خلال إبراز تأثيرها على قيمة المعلومات المفصح عنها بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية.

- ندرة الدراسات التي تتناول الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وقياس القيمة الملائمة لذلك، خاصة أن أغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال دراسات طبقت في بيئات أجنبية، كما اقتصرَت العلاقة في بعض الأحيان على تأثير اضمحلال الأصول غير المالية مثل شهرة المحل، وتجاهل العلاقة لمنغيرات رقابية مثل سمات وخصائص مجلس الإدارة.

- يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تحسين مستوى إدراك أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين لأهمية ونفعية المعلومات التي تتعلق باضمحلال قيمة الأصول المالية، خاصة في ظل الدور الحوكمي لمجلس الإدارة، بما يساعد في تقييم ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات بشكل سليم، وبالتالي ترشيد القرارات الاستثمارية.

#### ٥/١ منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام منهجين أساسيين كما يلي:

- **الجانب النظري:** ويعتمد على المنهج الاستقرائي حيث يتضمن عرض ما ورد في الأدب المحاسبي من دراسات تتعلق بتأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وكذلك العلاقة بين مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وقيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة وذلك بهدف اشتقاق وصياغة فروض البحث.

- **الجانب العملي:** ويعتمد على تصميم نموذجين، حيث يركز النموذج الأول على بيان تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل التباين الثنائي، في حين يركز النموذج الثاني على بيان تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال تضمين سمات وخصائص مجلس الإدارة كمتغير رقابي أو معدل، وبالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وشملت العينة بعض الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة بمؤشر EGX خلال الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى عام

٢٠١٧م.

## ٦/١ حدود البحث:

يخرج عن نطاق ومجال تطبيق البحث:

-الأصول المالية المبوية كشرركات تابعة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢)، أو كشرركات شقيقة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨)، أو كححص ملكية فى مشروعات مشتركة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٣).

- الأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة، القروض، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

- الأصول المالية المشتقة مثل العقود الآجلة وغيرها.

- تأثير تعويضات وتدوير المديرين التنفيذيين على دوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

- قطاع البنوك بالإضافة إلى الشركات المساهمة غير المدرجة بمؤشر EXG.

## ٧/١ خطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث والإجابة على التساؤلات التى يطرحها، سوف يستكمل البحث على النحو التالى:

٢. التحليل المحاسبى لاضمحلال قيمة الأصول المالية.

٣. مفهوم وقياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وعلاقته بسمات وخصائص مجلس الإدارة.

٤. الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٥. الدراسة التطبيقية.

٦. الاستنتاجات والتوصيات ومقترحات لأبحاث مستقبلية.

## ٢. التحليل المحاسبى لاضمحلال قيمة الأصول المالية

### ١/٢ مفهوم اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يعتبر اضمحلال قيمة الأصول والافصاحات المرتبطة به بمثابة آلية يتم من خلالها توفير المعلومات الهامة للمستثمرين بشأن العوائد والتدفقات النقدية المستقبلية، وفي ذات الوقت عدم الإفصاح القبلى عن الأرباح الحالية، بحيث تكون المعلومات ذات نظرة مستقبلية إلى الحد الذى يتطلب فيه اضمحلال القيمة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بواسطة المديرين (Vanza,S.et al, 2018, p27)، كما أن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول أو المكاسب الناتجة عن انعكاس اضمحلال القيمة ينطوي فى كثير من الأحيان على أحكام ذاتية أو شخصية من قبل المديرين.

ويعنى اضمحلال القيمة بشكل مبسط تخفيض قيمة الأصول القابلة للاسترداد، وذلك لضمان عدم الاعتراف بقيمة مبالغ فيها بالنسبة للأصول وبشكل قد لا يتفق مع المنافع المتوقعة التى يمكن أن تقدمها تلك الأصول، لذا، يجب على كل شركة أن تقوم بإعادة تقييم الأصول فى كل مرة تحدد فيها المؤشرات الدالة على حدوث تغيير فى قيمة الأصول. هذا مع الأخذ فى الاعتبار المؤشرات الهامة المرتبطة ببعض العناصر الخارجية مثل التغييرات الهيكلية أو الاتجاهات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى المؤشرات الداخلية مثل الأضرار المادية التى توفر أدلة هامة على حاجة الشركات إلى إعادة تقييم بعض أصولها (Damasceno, Felipe, 2015, p4).

هذا وقد نشأ مفهوم الاضمحلال كمكمل لمفهوم التكلفة التاريخية، والذي يشير إلى تحميل تكلفة الأصول على الأرباح خلال فترة تشغيلها وذلك مقابل اهلاكها على مدار العمر الإنتاجي لها، وبما يعكس الاعتراف الدوري بمقابل الاستخدام أو ضياع قيمة هذا الاستثمار خلال فترة استخدامه. ومع ذلك، لا يعكس الاهلاك التغيرات في القيم الحالية أو المنافع المستقبلية المتوقعة للأصول، لذا، استدعى الأمر المحاسبة عن اضمحلال قيمة الأصول للتعبير عن القيم الحقيقية للأصول وبما يتناسب مع التدفقات النقدية المتوقعة لها (Sant'Ana Fernandes, J. et al, 2016, p306).

## ٢/٢ دوافع ومسببات اضمحلال قيمة الأصول المالية:

توفر المعايير المحاسبية للمدراء قدرًا كبيراً من الأحكام والتقديرية الشخصية لتحديد ما إذا كانت الأصول قد انخفضت قيمتها، وما إذا كان سيتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في القوائم المالية (Winter J., 2017, p24). ووفقاً لما توصلت إليه دراسة (Saastamoinen and Pajunen, 2016, Mei-Chu, H. et al, 2018)، يمكن أن يؤثر الحكم والتقدير الشخصي المكفول للإدارة على جودة التقارير المالية وذلك بطريقتين، فمن ناحية، يمكن للمديرين استخدام تقديرهم الشخصي كما هو متوقع من قبل واضعي المعايير وذلك لنقل المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية إلى الأسواق، وبالتالي تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر فائدة ومنفعة وذات قيمة.

ومن ناحية أخرى، قد يتم تحفيز المديرين على استغلال تقديراتهم الشخصية بطريقة انتهازية وذلك من خلال توفير تقارير مالية مضللة بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية، مما يؤدي إلى أن تكون البيانات المالية أقل دقة وأقل انعكاساً لاقتصاديات وأنشطة التشغيل بالشركات، خاصة عندما تكفل المعايير المحاسبية التقديرية الإدارية والتي يصعب على الأطراف الخارجية التحقق منها، حيث أن ذلك قد يخلق الحوافز الإدارية الانتهازية والتي يكون لها تأثير على القرارات المتعلقة بالإفصاح.

وتشير الأدبيات السابقة إلى أنه يمكن للمدراء استخدام اضمحلال قيمة الأصول في تحقيق استراتيجيتين متميزتين لإعداد التقارير. فمن ناحية، تشير دراسة (André P. et al, 2015) إلى أنه يمكن اعتبار اضمحلال قيمة الأصول كمثال أساسي على الاعتراف بالخسارة وآلية رئيسية لضمان تحقيق مستوى مناسب للحفاظ المحاسبي المشروط، وتتمثل الحجة هنا في أن بعض الشركات تلتزم بالحفظ المحاسبي كآلية تعاقدية فعالة تقلل من تكاليف الوكالة وتحقق التجانس بين حوافز الأطراف المتعاقدة (الإدارة وأصحاب المصلحة)، ونتيجة لذلك، يمكن للإدارة استخدام الحكم والتقدير الشخصي المكفول لها من خلال المعايير المحاسبية لتحقيق استراتيجية التقرير المتحفظ المشروط.

ومن ناحية أخرى، يشير إلى أن المديرين يمكنهم (Joshua, L. et al, 2018, p5) استخدام تقديراتهم الشخصية بشأن اضمحلال قيمة الأصول لأغراض التقرير الانتهازي وتحقيق الأرباح المستهدفة وذلك من خلال سياسة تأجيل الاعتراف بخسائر اضمحلال القيمة على أمل أن تتحسن الظروف في الوقت المناسب لتجنب الشطب أو سياسة الاعتراف باضمحلال للقيمة بشكل أكبر مما هو مبرر اقتصادياً من أجل زيادة الأرباح المفصح عنها في الفترات المستقبلية وهو ما يعرف بـ (big bath)\*.

\* تشير big bath إلى المبالغة في تحميل النفقات على الربح في فترة واحدة فقط، مما يقلل من النفقات المستقبلية ويزيد من الأرباح المستقبلية.

ولا يعتبر هذان الخياران حصريين ويمكن استخدامهما معاً لأغراض التقرير الانتهازي، ويمكن أن يحدث ذلك قبل أو بعد الفترة التي تواجه فيها الشركة خسائر اقتصادية، وهو ما أكدته دراسة (Begon~a and Francisca, 2015, p4, Filip, A. et al, 2015).

ويرى (Roychowdhury and Martin, 2013) أنه من المرجح أن يستفيد المدراء من تأجيل الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول والأرباح المبالغ فيها وذلك في شكل تعويضات ومكافآت أعلى، على الأقل على المدى القصير، أو السماح بتداول أسهمهم الخاصة قبل الإعلان عن اضمحلال القيمة، بالإضافة إلى أن الاضمحلال المتأخر يسمح للمدراء بحماية سمعتهم. الأمر الذي يعكس إمكانية أن يمثل مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول مدخلاً لإدارة الأرباح، وهو يتفق مع ما أكدته دراسة (Stenheim and Qivind, 2016) والتي أشارت إلى أن خسائر انخفاض القيمة مرتبطة بحوافز إدارة الأرباح. وفي المقابل، فإن تأجيل أو تأخير الاعتراف بالاضمحلال الاقتصادي يمكن أيضاً أن يكون مكلفاً للمديرين على المدى المتوسط، فمن المرجح أن يؤدي تأخير الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول إلى زيادة مقدار الانخفاض المستقبلي المحجوز في وقت واحد نظراً لتراكم خسائر انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول (Roychowdhury and Martin, 2013).

ومع ذلك، قد يستفيد المساهمون الحاليون من تأجيل الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول خاصة في حالة طرح أسهم الملكية، حيث يسمح تأخير الاضمحلال بإصدار أسهم جديدة بسعر أعلى مما يقلل من تأثير خسائر الاضمحلال على المساهمين الحاليين (Filip, A. et al, 2014, p12-13). وبالتالي يمكن القول بأنه على الرغم من إمكانية استغلال اضمحلال قيمة الأصول في كثير من الأحيان كمدخل لممارسة إدارة الأرباح، إلا أن المديرين يمكنهم أيضاً استخدام الأحكام المحاسبية لجعل التقارير المالية أداة لتوصيل المديرين معلوماتهم الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية لمستخدمي القوائم المالية، بما يساعد في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية وزيادة قابليتها للمقارنة، وكذلك نفعيتها في اتخاذ القرارات، ويتوقف الأمر على دوافع الإدارة باعتبارها العامل الحاسم والمؤثر على قرارات المديرين التنفيذيين بشأن الاعتراف باضمحلال القيمة.

وتتأثر قرارات اضمحلال قيمة الأصول بعدة عوامل أهمها **العوامل الاقتصادية** مثل الأداء المالي، حيث أشارت إحدى الدراسات (Glaum, M. et al, 2018) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الأداء المالي والاقتصادي ومستوى اضمحلال قيمة الأصول، وذلك بعد فحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة لعدد ٢١ دولة. هذا بالإضافة إلى **العوامل الإدارية** والتي تتعلق بالحوافز على مستوى المديرين مثل تدوير وتعويضات المديرين التنفيذيين، حيث تؤثر المخاوف بشأن تعويضات المديرين التنفيذيين على قرارات الاضمحلال، كذلك المخاوف المتعلقة بسمعة المديرين التنفيذيين وتفضيل الإدارة لممارسات إدارة الأرباح.

٣/٢ القياس والاعتراف المحاسبي باضمحلال قيمة الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية:  
وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦)\* تبويب الأصول المالية إلى الفئات الأربعة التالية:

\* لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) الفقرة رقم (٩) و (٤٥).



(أ) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

(ب) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

(ج) قروض ومديونيات.

(د) أصول مالية متاحة للبيع.

وقد تستخدم الشركة مسميات أخرى لهذه الفئات أو تبويات أخرى عند عرض المعلومات في صلب القوائم المالية، وتقوم الشركة بالإفصاح في الإيضاحات عن المعلومات المطلوبة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية - العرض والإفصاح".

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قد يحدث اضمحلال في قيمة الأصول في أوقات لا تتوافق بالضرورة مع تاريخ نهاية النشاط أو الاستثمار (وفقاً لسياسة الاهلاك)، وهذا يعكس النظرة الاقتصادية للأصول. ومن الناحية العملية، فإن تحديد أي انخفاض في قيمة الأصل يمثل مشكلة بسبب نقص التدفقات النقدية المصاحب لذلك (Escaffre and Sefsaf, 2010, p6-7). ووفقاً للمعايير المحاسبية يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة سنوياً أو بشكل أكثر تكراراً في حالة وقوع أحداث أو حدوث تغييرات في الظروف تشير إلى الاضمحلال. وقياساً عليه، يجب الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد من وحدة إنتاج النقد أقل من القيمة الدفترية الصافية.

وقد أوضح المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) أنه يتم تحمل الخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصول المالية فقط في حالة وجود أدلة موضوعية على اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وكان لهذا الحدث أو لهذه الأحداث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى أو مجموعة الأصول المالية بحيث يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها، وقد تتعلق الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل بالأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالأصل أو الظروف الاقتصادية المحلية والدولية، وأيضاً منها ما يرتبط بالشروط التعاقدية أو النواحي القانونية المتعلقة بالأصل\* .

وتوجد بعض المؤشرات التي ينبغي تجاهلها عند تقييم حدوث اضمحلال القيمة أهمها اختفاء السوق النشطة بسبب عدم طرح الأدوات المالية للشركة للاكتتاب العام أو للجمهور، وأيضاً تدنى الملاءة الائتمانية للشركة إلا إذا أخذ في الاعتبار مع معلومات أخرى متاحة، كذلك انخفاض القيمة العادلة للأصل المالى لأقل من تكلفته أو التكلفة المستهلكة (على سبيل المثال انخفاض القيمة العادلة للاستثمار في أداة دين ناشئ عن زيادة سعر الفائدة بدون مخاطر) (المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) الفقرة رقم (٦٠)).

وفى بعض الحالات، فإن البيانات المتاحة والمطلوبة لتقدير خسائر اضمحلال قيمة الأصل المالى قد تكون محدودة أو وثيقة الصلة بالظروف الحالية، على سبيل المثال عندما يمر المقترض بصعوبات مالية مع وجود بيانات تاريخية قليلة للغاية تخص الحالات المشابهة من المقترضين وفى مثل

\* لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) الفقرة رقم (٥٨) و(٥٩).

تلك الأحوال تعتمد الشركة على خبرتها في تقدير خسائر اضمحلال القيمة. وبالمثل تعتمد على هذه الخبرة في تطبيق البيانات المتاحة لمجموعة من الأصول المالية لإظهار الظروف الحالية، وبعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً لإعداد القوائم المالية و لا يؤثر على درجة مصداقيتها (المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) الفقرة رقم (٦٢)).

حيث تقوم الشركة فى تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية، وذلك لتحديد قيمة الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة. فبالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة مثل المديونيات فإنه فى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال فى القيمة، عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية التى لم يتم تحملها). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إما مباشرة أو من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة فى الأرباح أو الخسائر (المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) الفقرة رقم (٦٣)).

**وفيما يتعلق بالأصول المالية المتاحة للبيع بعد الاعتراف الأولى يجب على الشركة قياس** الأصول المالية وذلك بالقيم العادلة\*\* لها دون أى خصم مقابل تكلفة المعاملات التى تكبدها عند البيع أو أية أشكال أخرى من التصرف، فى حالة وجود أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة الأصل تستبعد الخسارة المجمعة التى تم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية من حقوق الملكية ويعترف بها فى الأرباح أو الخسائر حتى وإن لم يتم استبعاد هذا الأصل المالى من الدفاتر ويمثل مبلغ الخسارة المجمعة الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة مخصوماً منها أية خسارة فى اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالى (تراجع القيمة العادلة) سبق الاعتراف بها فى الأرباح أو الخسائر (المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) الفقرة رقم (٦٧ و ٦٨)).

### ٣. مفهوم وقياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وعلاقته

#### بسمات وخصائص مجلس الإدارة

#### ١/٣ مفهوم وقياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية:

يحتاج المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية لتخفيض حالة عدم التأكد لديهم بشأن قيمة الشركة وعدم تماثل المعلومات، حيث أن حالة عدم التأكد بشأن قيمة الشركة ترتبط بلا شك بمستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الهامة بشأن العوائد المستقبلية المتوقعة، وكذلك اضمحلال قيمة الأصول باعتبارها من المعلومات ذات الصلة بالمستثمرين، وهو ما أكدت عليه دراسة (Vanza, S. et al, 2018, p22-23)، وهذا يتطلب أن تكون المعلومات المفصح عنها ملائمة لطبيعة وتوقيت قرارات المستثمرين.

ووفقاً لإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، يتم تحديد الملاءمة باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الأساسية التى تحدد مدى فائدة

\*\* لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٥) بعنوان قياس القيمة العادلة.

المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرار، وذلك من خلال مساعدة المستخدمين على تكوين توقعات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو لتأكيد أو تصحيح توقعاتهم (Gehan and Abdelmohsen, 2014, p17).

ويعتبر جوهر المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للشركات، وأداء الشركات ولضمان القيمة الملائمة لهذه المعلومات يفترض في كثير من الأحيان أن تكون المعلومات هي الأساس الذي يتم بموجبه تشكيل ثقة المستثمرين وتوقعاتهم بشأن تقييم السوق، فإذا قدمت المعلومات المحاسبية وصفاً ضعيفاً لقيمة لشركة، فمن المحتمل أن تكون القيمة الملائمة لهذه المعلومات منخفضة، حيث أن المعلومات المحاسبية التي تتقل وصفاً جيداً لقيمة الشركة تؤدي إلى وجود علاقة وثيقة بين القيمة الدفترية الأسهم والقيمة السوقية لها.

ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة مفهوم القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث أشار (Adebimpe and Raymond, 2015) إلى أنها تعني قدرة المعلومات المالية المتضمنة بالقوائم المالية على بيان أو تفسير القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال قدرتها على مساعدة وتوجيه المستثمرين عند تسعير الأسهم، حيث يركز القرار الاستثماري على الربط بين عوائد أو أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية ذات الصلة مثل الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للأسهم وغيره. كما تعتبر بمثابة شرط يجب توافره في معلومات التقارير المالية حتى يمكن قياس قيمة الشركة، حيث يجب معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات صلة بتحديد قيمة الشركة حتى يمكن تحديد قيمتها الملائمة (Hafizh, Abdul, 2014).

وقد ذكر (Mohammed, M., 2017) أربعة تفسيرات لمفهوم القيمة الملائمة للمعلومات وهي، (١) أن تقود المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية أسعار الأسهم من خلال توفير القيم الجوهرية للأسهم التي تتجه نحوها أسعار الأسهم، (٢) أن تكون تحتوي المعلومات على المتغيرات المستخدمة في نموذج التقييم أو تساعد في التنبؤ بتلك المتغيرات، (٣) أن يكون للمعلومات القدرة على تغيير المزيج الكلي للمعلومات المتوافرة في السوق، وأخيراً، (٤) أن يكون للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية القدرة على تلخيص المعلومات المتوافرة في السوق.

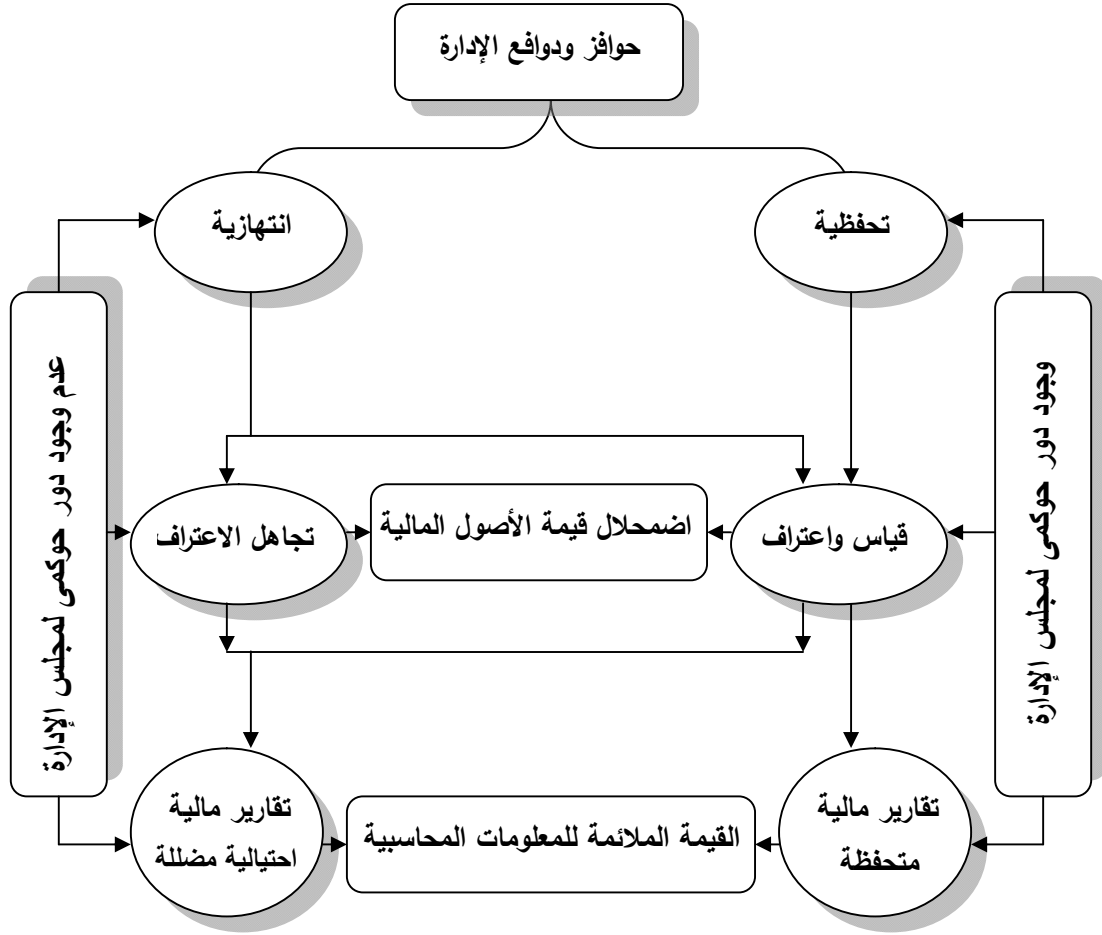
ويرى أيضاً (Prihatni, R. et al, 2018) أنه يمكن اعتبار المعلومات المتاحة في سوق رأس المال ذات مغزى أو قيمة إذا كان وجود مثل هذه المعلومات يؤدي إلى انعكاس تعاملات المستثمرين على تغييرات سعر السهم، كما يرى (Daniel, I., 2015, p39) أنه يمكن اعتبار المعلومات المفصح عنها بشكل عام ذات قيمة ملائمة إذا كانت ترتبط لها علاقة معنوية بشكل كبير بالتغيرات في أسعار الأسهم، وحتى تكون كذلك، يجب أن تعكس تلك المعلومات قيمة الشركة، ووفقاً لذلك، يتم تعريف القيمة الملائمة على أنها قدرة المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية على حساب وتلخيص قيمة الشركة. ووفقاً لـ (Saha and Bose, 2017) يشار إليها على أنها قدرة الأرقام المحاسبية على تفسير الاختلافات الأساسية في أسعار الأسهم في أسواق رأس المال.

وفي ضوء ما سبق، يمكن النظر إلى مفهوم القيمة الملائمة للمعلومات المفصح عنها بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية على أنها مدى استجابة وردود فعل السوق للمعلومات المفصح عنها بشأن اضمحلال قيمة الأصول وانعكاس ذلك على سلوك وتعاملات المستثمرين في سوق المال، وهذا يتوقف على قدرة تلك المعلومات على التعبير عن وتفسير قيمة الشركة بشكل عادل وموضوعي، وبناءً عليه لا تعتبر المعلومات ذات قيمة ملائمة عندما لا توجد علاقة بينها وبين قيمة الشركة.

### ٢/٣ العلاقة بين سمات وخصائص مجلس الإدارة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية:

يفترض وفقاً لنظرية الوكالة أن المساهمين يسعون دائماً إلى تحقيق أقصى قدر من الربح أو تعظيم ثروتهم، كما أن المديرين لا يتخذون دائماً القرارات التي تعظم قيمة المساهمين، فقد يكون لديهم اهتمامات أخرى مثل تعظيم منافعهم الشخصية على حساب المساهمين للحصول على التعويضات والمكافآت العالية. وباعتبار أن خصائص مجلس الإدارة جزء هام من حوكمة الشركات، بالتالي فمن المتوقع أن تتمتع الشركات ذات مجالس الإدارة القوية بحوافز وسلوك انتهازي للإدارة أقل بسبب الرقابة الأكثر فعالية، وبالتالي بثقة أكبر من جانب المستثمرين بشأن المعلومات المفصح عنها، مما ينعكس على تحسين القيمة الملائمة لتلك المعلومات (Siekkinen, J., 2017, p437).

وقد أثبت (Habib and Azim, 2008) أن آليات حوكمة الشركات تقيد السلوك الانتهازي للإدارة، مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية وذات صلة. علاوة على ذلك، يشير كل من (Song, C. et al, 2010, Habib and Azim, 2008) إلى أن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية تتأثر بشكل أكبر بضعف آليات المراقبة، كما أن الشركات التي تتمتع بحوكمة شركات قوية تتمتع بأهمية وقيمة أعلى لمعلوماتها المحاسبية. ويوضح الشكل التالي تأثير حوافز ودوافع الإدارة على القيمة الملائمة للمعلومات المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول المالية من خلال الدور الحوكمي لمجلس الإدارة:



شكل رقم (١) يوضح الدور الحوكمى فى تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المتعلقة  
 باضمحلال قيمة الأصول المالية  
 (المصدر: إعداد الباحث)

حيث يعكس الشكل الدور الهام لآليات الحوكمة المتمثلة فى سمات وخصائص مجلس الإدارة فى تحقيق الممارسات المحاسبية المتحفظة فيما يتعلق بقياس والاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وما ينتج عنه من توفير تقارير مالية ملائمة، وفى المقابل، التقارير المالية الاحتياطية المضللة التى تنتج من عدم الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول أو حتى الاعتراف بالاضمحلال ولكن مع غياب الدور الحوكمى لمجلس الإدارة وما ينشأ عنه من دوافع وحوافز انتهازية للإدارة.

#### ٤. الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

١/٤ العلاقة بين سمات وخصائص مجلس الإدارة ومستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية: تمثل سمات وخصائص مجلس الإدارة الفعالة كإحدى آليات الحوكمة الداخلية ضمانة لحقوق أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين، ووفقاً للدراسات السابقة قد تم تحديد مجموعة من خصائص ومتغيرات الحوكمة المرتبطة بسمات وخصائص مجلس الإدارة، وذلك لتحديد دورها فى مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية بما يساعد فى تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمرين بشأن العوائد والتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصول المالية. ووفقاً لذلك، قام الباحث باختيار متغيرات الحوكمة التالية:

#### ١/١/٤ ملكية أعضاء مجلس الإدارة:

أظهرت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Dwiarso, S. et al, 2018) وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من ٣٩ شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٤م وحتى عام ٢٠١٦م، كما أثبتت النتائج الميدانية التي توصلت إليها دراسة (حسن، ٢٠١٦م) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك من خلال فحص عينة من البنوك المقيدة في البورصة العراقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٣م. وهي تتشابه مع ما توصلت إليه دراسة (Nasr and Ntim, 2018, Jarboui, A., 2013) والتي أشارت إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للملكية الإدارية على مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة بالشركات، بالإضافة إلى أن زيادة نسبة ملكية الإدارة لأسهم الشركات يمكن أن ينمي لديها الدوافع الإنتهازية لتحقيق مصلحة أعضاء المجلس على حساب مصلحة المساهمين.

وفي المقابل، تناولت دراسة (مليجي، ٢٠١٤م) العلاقة بين التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والملكية الإدارية كمتغير مستقل، وتبين عدم وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وذلك للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٢م، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Habiba, H., 2016) وذلك بعد فحص عينة من الشركات المقيدة ببورصة إندونيسيا خلال عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م. وفي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثي الفرعي التالي:

**الفرض ١/١:** يوجد تأثير معنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

#### ٢/١/٤ ازدواجية دور المدير التنفيذي:

يساعد الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على تفعيل الدور الرقابى والإشرافى لمجلس الإدارة فى متابعة أعمال الإدارة التنفيذية خاصة المؤثرة على الأداء المالى والاقتصادى للشركة (مليجي، ٢٠١٤م، ص ١٥)، وهو ما أكده دليل الحوكمة المصرى حيث نص على أن "يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين، فإذا كان الجمع بين المنصبين ضرورياً، وجب أن يتم توضيح أسباب ذلك فى التقرير السنوى للشركة\*، وقد جاءت نتائج بعض الدراسات السابقة متناغمة مع ما أوصى به دليل الحوكمة لتجنب تأثير ازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة.

وفى هذا السياق، أظهرت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Vanza, S. et al, 2018) وجود تأثير معنوي لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة. كما أظهرت دراسة (مليجي، ٢٠١٤م) العلاقة بين التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي كمتغير مستقل، وتبين وجود تأثير

معنوى لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، وذلك للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٢م، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٥م). فمن غير المرجح أن تتعرف الشركات التي لديها رئيس تنفيذي مشترك على اضمحلال قيمة الأصول المالية، حيث أن ازدواج المديرين التنفيذيين يرتبط عادة بملكية إدارية عالية (Vanza, S. et al, 2018, p25). وفى المقابل، توصلت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبى. وفى ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثي الفرعى التالي:

**الفرض ٢/١:** يوجد تأثير معنوى لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

**٣/١/٤ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:**

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً كبيراً في تجنب تعارض المصالح بين الملاك والمديرين التنفيذيين، فهي تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للحد من التصرفات الانتهازية للمديرين، وقد أوضحت قواعد الحوكمة الصادرة عن مركز المديرين المصري أن العضو المستقل هو العضو الذى يكون مستقلاً عن الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين\*. وكأحد خصائص مجلس الإدارة، يضمن الاستقلال الضوابط والتوازنات اللازمة لتعزيز فعالية المجلس في مراقبة أنشطة الشركة، حيث تضمن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشراف من أجل زيادة قيمة الشركات، وينظر إلى المديرين المستقلين على أنهم آليات مساعلة (García and Martínez, 2017, p28-29). وفيما يتعلق بدور استقلال أعضاء مجلس الإدارة فى تحسين مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، فقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Vanza, S. et al, 2018) وجود تأثير معنوى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بذلك.

وفى نفس السياق، أشارت نتائج دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٥م) إلى وجود تأثير إيجابى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى، وذلك من خلال فحص عينه من الشركات المساهمة المصرية تشمل ١٠٣ شركة موزعه على قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٠م. وهى تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (مليجي، ٢٠١٤م، Nasr and Ntim, 2018) من وجود تأثير معنوى إيجابى لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية وذلك من خلال فحص الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٢م.

\* لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى (٢٠١١م)، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية.

وفي المقابل، توصلت دراسة (Andika, M. et al, 2015) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من ٩٩ شركة مقيدة في بورصة أندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٢م وحتى عام ٢٠١٤م، كما توصلت دراسة (Afza and Bahrain, 2014) إلى أن وجود استقلال كبير لأعضاء مجلس الإدارة لا ينعكس بالضرورة على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى، حيث أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين قد لا يكون لديهم القدرة على السيطرة على الأعضاء الآخرين غير التنفيذيين. **وفي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثي الفرعى التالي:**

**الفرض ٣/١:** يوجد تأثير معنوى لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

**٤/١/٤ حجم مجلس الإدارة:**

يعد حجم مجلس الإدارة من خصائص الحوكمة الهامة باعتباره من المحددات الرئيسية لمستوى الإفصاح، وقد أثبتت النتائج الميدانية التي توصلت إليها دراسة (حسن، ٢٠١٦م) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة. وفي دراسة أخرى لـ (Boussaid, N. et al, 2015) تبين وجود تأثير سلبى لحجم مجلس الإدارة على مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة، وذلك من خلال عمل تحليل انحدار لعينة من الشركات الفرنسية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١٢م. وهى تختلف نسبياً عن نتائج دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٥م) والتي أظهرت وجود علاقه ايجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى، وفي المقابل، أشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٤م) إلى عدم وجود تأثير معنوى لحجم المجلس على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية. **وفي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثي الفرعى التالي:**

**الفرض ٤/١:** يوجد تأثير معنوى لحجم مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

**٥/١/٤ التنوع فى مجلس الإدارة:**

أظهرت الدراسات السابقة أن تنوع الجنس في مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين رقابة ومتابعة المديرين، مما يقلل من خطر السلوك الانتهازي، وبالتالي ينعكس على تحسين جودة المعلومات المالية. فوفقاً لدراسة (Gul, F. et al, 2011) يعمل تنوع مجلس الإدارة على تحسين جودة الإفصاح العام من خلال مراقبة ورصد إجراءات وتقارير المديرين بشكل أفضل، مما يجعل المعلومات المالية أكثر جدارة بثقة المستثمرين، كما تناولت دراسة (Obert, S. et al, 2015) أهمية التنوع الجنسي في مجالس إدارة الشركات، وتوصلت إلى وجود مشاركة فعلية بشكل أكبر لأعضاء مجلس الإدارة من الإناث في القرارات الهامة، وذلك من خلال حضور المزيد من الاجتماعات وجمع المزيد من المعلومات قبل اتخاذ القرارات.



وفي هذا السياق، توصلت دراسة (Hassan, M. et al, 2018) إلى وجود ارتباط إيجابي بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي بالشركات، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من 68 شركة مقيدة ببورصة عمان خلال الفترة من عام 2013م وحتى عام 2016م. وأشارت أيضاً دراسة (Boussaid, N. et al, 2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين التنوع في مجلس الإدارة ومستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة.

وعلاوة على ذلك، أثبتت دراسة (Campbell and Minguez, 2008) بأن التكوين الجنسي للمجلس يؤثر على جودة الدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة في البيئة الأوروبية، كما أن النسبة المئوية للنساء في المجلس ترتبط ارتباطاً إيجابياً بقيمة الشركة وأن التنوع الاجتماعي قد يؤدي إلى مكاسب اقتصادية. وفي دراسة أخرى لـ (Campbell and Minguez, 2010) تبين أيضاً أن أسعار الأسهم تتفاعل بشكل إيجابي مع تعيين أعضاء مجلس الإدارة من الإناث، كما توصلت دراسة (Lu'ckerath-Rovers, M., 2013) إلى أن الشركات التي لديها أعضاء إناث في مجلس الإدارة يكون أداؤها أفضل من تلك التي لا يوجد أعضاء إناث في مجلس إدارتها. وفي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثي الفرعي التالي:

**الفرض ٥/١:** يوجد تأثير معنوي لتنوع الجنس داخل مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

*ووفقاً لما تقدم، يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي التالي:*

**الفرض الأول:** يوجد تأثير معنوي لسمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

**٢/٤ العلاقة بين مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وقيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة:**

لقد تباينت الآراء بشأن طبيعة العلاقة بين الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول وقيمة الشركة، حيث قدمت بعض الدراسات السابقة دليلاً عملياً على وجود علاقة بين اضمحلال قيمة الأصول المالية وقيمة الشركة، نتيجة توافر المعلومات المفيدة والملائمة لمستخدمي البيانات المالية خاصة المستثمرين، والتي يمكن استخدامها كمقياس للتنبؤ بالربحية والتدفقات النقدية المستقبلية للشركات.

وفي هذا الصدد، تناولت دراسة (Li-Ling and Tao-Sheng, 2014) تأثير اضمحلال قيمة الأصول على سعر السهم، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من 787 شركة عامة تفصح عن اضمحلال قيمة الأصول خلال الفترة من عام 2005م وحتى عام 2011م، وأشارت النتائج التجريبية إلى أن السوق يعطي تقييم إيجابي للشركات التي اعترفت وأفصحت عن المعلومات المتعلقة باضمحلال القيمة، ويعتقد المستثمرون أن الشركات تدرك أن اضمحلال القيمة هو بمثابة مؤشر للأداء المالي المستقبلي للشركات، ويكون له تأثير إيجابي على قيمة الشركات، ويمكن أن يحسن العائد المستقبلي على الأصول.

كما توصلت دراسة (Sant'Ana Fernandes, J. et al, 2016) إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول والقيمة السوقية للشركات، وذلك من خلال إجراء تحليل كمي باستخدام نماذج الانحدار الخطى وغير الخطى لعينة تشمل ٨٠ شركة مدرجة في بورصة لشبونة ومدريد خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١١م، بما يعكس القيمة الملائمة للمعلومات المتعلقة بخسائر اضمحلال قيمة الأصول من وجهة نظر المستثمرين.

وفى نفس السياق، أظهرت دراسة (Vanza, S. et al, 2018) من خلال فحص عينة مكونة من الشركات الاسترالية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠٠٩م وجود علاقة بين الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول وحالة عدم التأكد بشأن قيمة الشركة وعدم تماثل المعلومات، حيث ترتفع حالة عدم التأكد بشأن قيمة الشركة وعدم تماثل المعلومات بالنسبة للشركات التي لا تعترف باضمحلال قيمة الأصول، وذلك باعتبارها من المعلومات الإضافية الملائمة والمفيدة للمستثمرين.

كما كشفت النتائج التجريبية التي توصلت لها دراسة (Naser, M. et al, 2012) إلى وجود ارتباط سلبي كبير بين خسائر اضمحلال قيمة الأصول المفصح عنها والقيمة السوقية للشركات، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٥٢٨ مشاهدة مأخوذة من أكبر ٥٠٠ شركة مدرجة في المملكة المتحدة لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، وذلك من خلال عمل تحليل انحدار متعدد المتغيرات للمربعات الصغرى لتقييم القيمة الملائمة لخسائر اضمحلال قيمة الشهرة بعد تبني المعيار الدولي للتقرير المالى رقم (٣) "دمج الأعمال"، مما يشير إلى أن المستثمرين ينظرون إلى هذه الانخفاضات في القيمة باهتمام، ويتم تضمينها عند تحديد قيمة الشركة. وفى دراسة أخرى (Sooriyakumaran and Velnampy, 2016) تبين وجود ارتباط بين خسارة اضمحلال القيمة والمعلومات المحاسبية، كما يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم، بما يوحي بأن المعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تتعلق بالاضمحلال تؤثر بشكل كبير على سعر السهم.

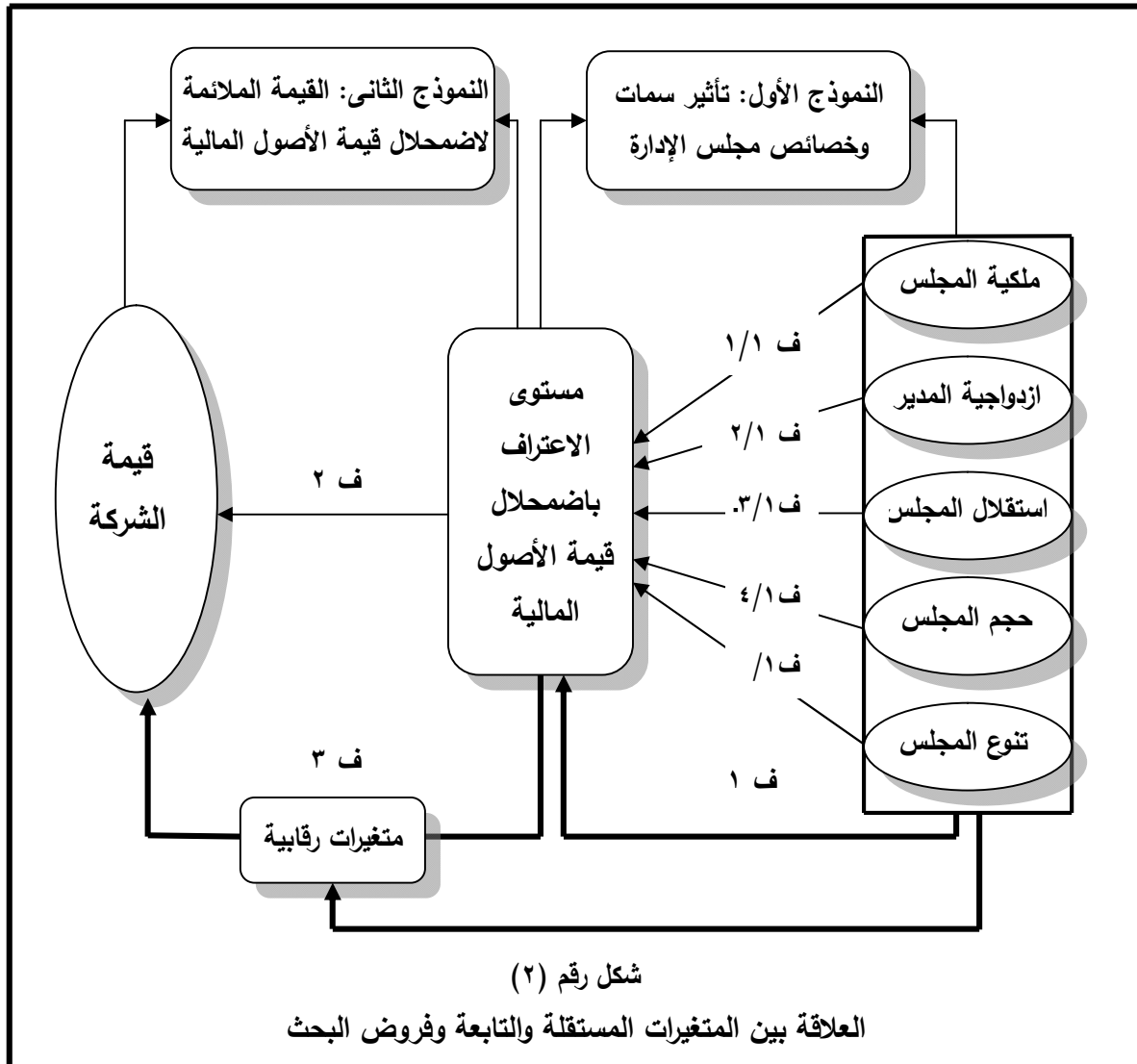
وفى دراسة أخرى (AbuGhazaleh, N. et al, 2012) تم فحص عينة تضم ٥٢٨ شركة بريطانية مدرجة خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م لتقييم مدى ملائمة ونفعية المعلومات المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول بالنسبة لقرارات المستثمرين وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين اضمحلال قيمة الأصول والقيمة السوقية للشركات، بما يعكس اعتماد المستثمرين على مثل هذه المعلومات كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

وفى المقابل، أظهرت نتائج دراسة (Luvaas, A., 2014) عدم وجود ارتباط معنوي بين حجم وتوقيت الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول وأسعار أسهم الشركات، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من ٥٠٠ شركة مقيدة ببورصة نيويورك ومدرجة بمؤشر S&P خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١٣م. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Laghi, E. et al, 2013) والتي أظهرت عدم وجود علاقة بين خسارة اضمحلال القيمة وسعر السهم، وتم تفسير ذلك بوجود بعض العوامل الخاصة والتي قد يكون لها تأثير كبير على قرارات المستثمرين. **وفى ضوء ما سبق**، يمكن اشتقاق الفرضين البحثيين التاليين:

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي لمستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة.

الفرض الثالث: يختلف تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة.

ويوضح الشكل التالي المتغيرات المستقلة والتابعة والفروض والعلاقات فيما بينها:



## ٥ . الدراسة التطبيقية

١/٥ منهجية الدراسة التطبيقية:

تعتمد منهجية الدراسة التطبيقية على تقسيمها إلى نموذجين هما:

النموذج الأول: قياس مدى تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال

قيمة الأصول المالية: يمكن توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بالنموذج الأول كالتالي:

## جدول رقم (١)

وصف وقياس المتغيرات الخاصة بتأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية

مصادر البيانات	طريقة القياس	المتغيرات	
		اسم المتغير	رمز المتغير
<b>(١) المتغيرات التابعة:</b>			
القوائم المالية والإيضاحات المتممة	نسبة اضمحلال قيمة الأصول المالية القابلة للاسترداد (قيمة اضمحلال الأصول المالية/ قيمة الأصول المالية) (Mei-Chu, H. et al, 2018).	مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية	IMP
<b>(٢) المتغيرات المستقلة:</b>			
تقرير مجلس الإدارة	نسبة ملكية مجلس الإدارة التي تكون في حدود ٥% أو أكثر من رأس مال الأسهم. (Aman and Suhaily, 2018)	ملكية أعضاء المجلس	BOW
	متغير وهمى يأخذ (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي أو (صفر) بخلاف ذلك (Vanza, S. et al, 2018)	ازدواجية دور المدير التنفيذي	CCDUAL
	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس) (García, I. et al, 2017, Aman and Suhaily, 2018, Vanza, S. et al, 2018, Siekkinen, J. et al, 2017)	استقلال أعضاء المجلس	BIND
	عدد أعضاء مجلس الإدارة (García, I. et al, 2017, Aman and Suhaily, 2018)	حجم المجلس	BSIZE
	نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الاناث لإجمالي أعضاء مجلس الإدارة (Siekkinen, J. et al, 2017).	التنوع/ الجنس	GDIVE
<b>(٣) المتغير الرقابي:</b>			
القوائم المالية للشركات	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام (Vanza, S. et al, 2018).	حجم الشركة	FSIZE

وقد اعتمد الباحث في سبيل اختبار فروض النموذج الأول على صياغة مجموعة من المعادلات الخطية لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية) والمتغيرات المستقلة (سمات وخصائص مجلس الإدارة)، وذلك على النحو التالي:

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 BOW_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (1/1)$$

حيث أن:

$\beta_0$ : الجزء الثابت.

$IMP_{it}$ : يعكس مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير تابع)

$BOW_{it}$ : يعكس ملكية أعضاء مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$FSIZE_{it}$ : يعكس حجم الأصول للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير رقابي).

$E_t$ : يعكس الخطأ العشوائى للمتغير التابع.

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 CCDUAL_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (2/1)$$

حيث أن:

$CCDUAL_{it}$ : يعكس ازدواجية دور المدير التنفيذي للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 BIND_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (3/1)$$

حيث أن:

$BIND_{it}$ : يعكس استقلال أعضاء مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (4/1)$$

حيث أن:

$BSIZE_{it}$ : يعكس حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 GDIVE_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (5/1)$$

حيث أن:

$GDIVE_{it}$ : يعكس نسبة أعضاء مجلس الإدارة الإناث للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

ويمكن صياغة معادلة الانحدار الخطى لتأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة ككل على

مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك على النحو التالي:

$$IMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 BOW_{it} + \beta_2 CCDUAL_{it} + \beta_3 BIND_{it} + \beta_4 BSIZE_{it} + \beta_5 GDIVE_{it} + \beta_6 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (1)$$

النموذج الثانى: قياس مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة: يمكن توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بالنموذج الثانى كالتالى:

## جدول رقم (٢)

وصف وقياس المتغيرات الخاصة بتأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة

مصادر البيانات	طريقة القياس	المتغيرات	
		اسم المتغير	رمز المتغير
<b>(١) المتغيرات التابعة:</b>			
التقارير المالية والموقع الإلكتروني للشركات وموقع مباشر مصر	(القيمة السوقية لحقوق الملكية + قيمة الالتزامات) // القيمة الدفترية للأصول. ويتم احتساب القيمة السوقية لحقوق الملكية عن طريق ضرب سعر الإغلاق للسهم في عدد الأسهم العادية في نهاية السنة (رميل، ٢٠١٦م، بدوى، ٢٠١٧م).	قيمة الشركة	TQ
<b>(٢) المتغير المستقل:</b>			
القوائم المالية والإيضاحات المتممة	نسبة اضمحلال قيمة الأصول المالية (قيمة اضمحلال الأصول المالية/ قيمة الأصول المالية).	مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية	IPM
<b>(٣) المتغيرات الرقابية:</b>			
تقرير مجلس الإدارة	نسبة ملكية مجلس الإدارة التي تكون في حدود ٥% أو أكثر من رأس مال الأسهم.	ملكية أعضاء المجلس	BOW
	متغير وهمى يأخذ (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي أو (صفر) بخلاف ذلك.	ازدواجية دور المدير التنفيذي	CCDUAL
	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس).	استقلال أعضاء المجلس	BIND
	عدد أعضاء مجلس الإدارة.	حجم المجلس	BSIZE
	نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الاناث لإجمالي أعضاء مجلس الإدارة.	التنوع/ الجنس	GDIVE

وقد اعتمد الباحث في سبيل اختبار فرضى النموذج الثانى على صياغة معادلتين خطيتين لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (قيمة الشركة) والمتغير المستقل (مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية)، وذلك على النحو التالى:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IMP_{it-1} + E_t \dots\dots\dots (٢)$$

حيث أن:

$TQ_{it}$ : يعكس قيمة الشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) مقياساً وفقاً لنموذج Tobin's Q (متغير تابع).  
 $IMP_{it-1}$ : يعكس مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية للشركة (i) خلال الفترة السابقة (t-1) (متغير تابع).

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IMP_{it-1} + \beta_2 BOW_{it} + \beta_3 CCDUAL_{it} + \beta_4 BIND_{it} + \beta_5 BSIZE_{it} + \beta_6 GDIVE_{it} + \beta_7 FSIZE_{it} + E_t \dots\dots\dots (3)$$

١/٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة في مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٧م، وقد بلغ حجم العينة (٤٥) شركة بإجمالي عدد مشاهدات ١٨٠ مشاهدة (٤٥\*٤) ، وقد روعي في اختيار مفردات العينة توافر الشروط التالية:

- تكون مدرجة في المؤشر المصري EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٧م.
- توافر القوائم المالية المجمعة والمعلومات الكافية للشركات خلال سنوات الدراسة.
- تفصح عن مؤشرات وحجم اضمحلال الأصول المالية المتاحة للبيع (الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) والأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة (العملاء وأوراق القبض).
- لا تكون ضمن قطاع البنوك أو شركات القطاع العام والتي لا تخضع أسهمها للتداول في بورصة الأوراق المالية.

ويوضح الجدول التالي عدد الشركات داخل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي لها:

\* تم حساب عدد المشاهدات على أساس أن سلسلة البيانات التي تم تجميعها والمتعلقة بالمتغيرات المستقلة تشمل الفترة الزمنية من عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٦م، وبالنسبة للمتغير التابع تشمل الفترة الزمنية من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٧م.

### جدول رقم (٣)

عدد الشركات المستخدمة في الدراسة والقطاعات التي تنتمي لها

النسبة %	عدد الشركات	القطاع
٨,٨%	٤	العقارات
١٩,٨%	٩	التشييد ومواد البناء
٦,٦%	٣	كيماويات
١٣,٢%	٦	أغذية ومشروبات
٢٢%	١٠	خدمات مالية باستثناء البنوك
٢,٢%	١	تكنولوجيا
٦,٦%	٣	اتصالات
٦,٦%	٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٤,٤%	٢	سياحة وترفيه
٢,٢%	١	منتجات منزلية وشخصية
٤,٤%	٢	موارد أساسية
٢,٢%	١	غاز وبتروول
١٠٠%	٤٥	الاجمالي

٢/٢/٥ مصادر جميع البيانات وفترة الدراسة:

اعتمد الباحث في الحصول على كافة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة الحالية في الفترة من عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٧م على التقارير المالية للشركات وتقارير مجلس الإدارة، وأيضاً موقع مباشر للبورصة المصرية (www.mubasher.com)، هذا بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة.

٣/٢/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة **Descriptive Statistics**: وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.
- إختبار كلومجروف سميرنوف **kolmogorov Smirnov**: لمعرفة مدى اعتدالية توزيع البيانات وما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- إختبار **Multicollinearity test**: للتأكد من عدم وجود ازدواج أو تعدد خطى بين المتغيرات المستقلة المتضمنة بالمعادلات الخطية لنموذجي الدراسة.



- تحليل التباين الثنائي Two way Anova: لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية) والمتغيرات المستقلة (سمات وخصائص مجلس الإدارة).

- تحليل الإنحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regressions: لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (قيمة الشركة) والمتغير المستقل (مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية)، بالإضافة إلى سمات وخصائص الإدارة كمتغير رقابي.  
٤/٢/٥ اختبار اعتدالية توزيع البيانات:

تم عمل اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

TQ	IPM	GDIVER	BSIZE	BIND	CCDUAL	BOW	بيان
160	170	180	180	179	180	180	N
17.764	.14769	.133	9.05	.1518	.57	.50	Mean
52.791	.224408	.357	2.92	.18509	.497	.501	Std. Deviation
.387	.255	.357	.129	.314	.375	.341	Absolute
.387	.209	.290	.129	.314	.306	.341	Positive
-.368	-.255	-.357	-.102	-.206	-.375	-.341	Negative
4.891	3.328	4.78	1.73	4.195	5.032	4.571	K. Smirnov Z
.000	.000	.000	.005	.000	.000	.000	Asymp. Sig.

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١ لمتغيرات (ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة، مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية، قيمة الشركة)، كما أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١ لمتغير حجم مجلس الإدارة، لذا فإن بيانات تلك المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.  
٥/٢/٥ اختبار صلاحية بيانات الدراسة:

تم اختبار عدم وجود ازدواج أو تعدد خطى بين المتغيرات المستقلة للدراسة (باعتباره شرط من شروط الانحدار الخطى المتعدد) من خلال Multicollinearity Test، حيث تم حساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح نتائج ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥) معامل (VIF) لمتغيرات نموذجي الدراسة

(النموذج الثاني للدراسة)		(النموذج الأول للدراسة)		المتغيرات المستقلة
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	
1.052	.951			IPM
1.115	.897	1.098	.911	BOW
1.135	.881	1.104	.906	CCDUAL
1.173	.853	1.190	.840	BIND
1.129	.885	1.134	.882	BSIZE
1.073	.932	1.076	.929	GDIVER
4.679	.214	1.929	.518	FSIZE

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (VIF) أقل من ١٠ وتقترب من الصفر، لذا فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة لنموذجي الدراسة الأول والثاني.

### Descriptive Statistics الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ٦/٢/٥

لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت تم إجراء الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	المتغيرات
المتغير التابع:				
52.790	17.7644	359.32	.00	TQ
المتغير المستقل:				
.22440	.14769	.999	.00	IPM
المتغيرات الرقابية:				
.501	.50	1	0	BOW
.497	.57	1	0	CCDUAL
.18509	.1518	.86	.00	BIND
2.913	9.05	19	5	BSIZE
.35727	.1313	3	0	GDIVER
1.249380	6.60648	8.841	.525	FSIZE
			180	(N)

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد المشاهدات (N) = 180 حيث اشتملت عينة البحث على ٤٥ شركة خلال أربع سنوات.

#### - الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة:

بلغ المتوسط الحسابي لقيمة الشركة "TQ" (Mean = 17.76) بإنحراف معياري قدره (Std. Deviation = 52.79)، كما بلغت أقل قيمة 0.00 وأعلى قيمة 359.3، ويدل كبر الإنحراف المعياري على تشتت شركات العينة، وذلك واضح من اتساع المدى.

#### - الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة:

تتراوح نسبة اضمحلال قيمة الأصول المالية "IPM" بين أقل قيمة (0.0) وأعلى قيمة (0.9) من قيمة الأصل المالي المضمحل وإنحراف معياري قدره (Std. Deviation = 0.2244) وبمتوسط حسابي قدره (Mean = 0.1476)، ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.

#### - الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرقابية:

يتراوح حجم الشركة "FSIZE" بين 0.53، 8.84 تم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول، وقد أدى ذلك إلى تباعد قيم الشركات من حيث الحجم، كما بلغ المتوسط الحسابي 6.61 وإنحراف معياري

قدره 1.25، بينما كانت نسبة إستقلالية مجلس الإدارة "BIND" فقد تراوحت قيمتها بين 0.00، 0.86 بمتوسط حسابي قدره 0.15 وانحراف معياري 0.18 وبدل صغر الانحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي وأيضاً تمتع شركات العينة باستقلالية مجلس الإدارة يكون في حدود 15% فقط، وأما من حيث حجم مجلس الإدارة "BSIZE" فقد كان أقل حجم خمسة أعضاء، بينما وصل أقصى حجم إلى تسعة عشر عضواً بمتوسط حسابي قدره 9.1، وهو يتفق مع ما أشار إليه دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري الصادر في مارس ٢٠١١م على أنه يجب ألا يقل مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء وبينما لم يحدد الحد الأقصى، وبلغ والانحراف المعياري 2.92 وبدل كبر الانحراف المعياري على تشتت شركات العينة، وأخيراً بالنسبة لتنوع الجنس داخل مجلس الإدارة "GDIVER" فقد بلغ الحد الأدنى لوجود أعضاء إناث في المجلس صفر بينما أقصى عدد ثلاثة أعضاء وبمتوسط 0.13، وهذا يعنى أن نسبة 13% من أعضاء مجلس إدارة شركات العينة من الأعضاء الإناث، ونسبة 87% من مجلس الإدارة على مستوى شركات العينة هم أعضاء ذكور.

٧/٢/٥ تحليل نتائج اختبار فروض نموذجي الدراسة:

(أ) تحليل نتائج اختبار فروض النموذج الأول للدراسة:

تم عمل اختبار تحليل التباين الثنائي Two-Way AVONA، لتحديد مدى تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (٧) معلمات تحليل التباين لتحديد تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على

مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية

التأثير	R Squared	قيمة P-Value	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	مصدر التباين
معنوى	.20	.043	3.507	.174	BOW
غير معنوى	.10	.188	1.748	.088	CCDUAL
معنوى	.40	.000	4.581	.158	BIND
معنوى	.09	.000	4.381	.124	BSIZE
معنوى	.23	.049	1.658	.089	GDIVER
معنوى	0.50	.000	4.891	.056	FSIZE

بالنظر للجدول أعلاه، يتضح ما يلى:

- تفسر "ملكية أعضاء مجلس الإدارة" BOW ما يعادل 20% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية  $P. Value < 0.05$ ، وبالتالي يوجد تأثير معنوى لملكية مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Dwiarso, S. et al, 2018, Nasr and Ntim, 2018, Jarbou A. et al, 2013)، ويمكن

تفسير ذلك من خلال أولاً، إن استحواذ أعضاء مجلس الإدارة على نسبة كبيرة من أسهم الشركات يجعل لهم نفوذ أو سيطرة عالية في اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بقياس اضمحلال قيمة الأصول خاصة الأصول المالية، والإفصاح أيضاً عن المعلومات المتعلقة بذلك، وذلك وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية، ثانياً، تتسق تلك النتيجة مع فرضية إن زيادة نسبة الملكية الإدارية تؤدي إلى تباعد المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأبناء السارة والأبناء غير السارة، خاصة فيما يتعلق باضمحلال قيمة الأصول، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (حسن، ٢٠١٦م).

ثالثاً، عندما تكون الملكية الإدارية مرتفعة فمن المتوقع أن تتم زيادة ثروة المديرين عن طريق المبالغة في الأرباح المعترف بها خلال الفترة الحالية وتحويل الثروة من حملة الأسهم الخارجيين إليها، وذلك من خلال تبني السياسات المحاسبية التي تقلل من مستوى التحفظ المحاسبي، بما يؤدي إلى زيادة مكافآتها وتعويضاتها. ويمكن القول بأن الدليل الذي يظهر من البحث يشير إلى أنه ينظر إلى انخفاض مستوى تحفظ التقارير المالية كدليل على وجود مستوى مرتفع من السلوك النفعي للمديرين نتيجة للملكية الإدارية العالية، وبناءً عليه، يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الأول.

- تفسر "ازدواجية دور المدير التنفيذي" CCDUAL ما يعادل 10% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية  $P. Value > 0.05$ ، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Nasr and Ntim, 2018)، كما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Vanza, S. et al, 2018، مليجي، ٢٠١٤م، عبد المنعم، ٢٠١٥م)، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن اختيار عينة الدراسة تم على أساس الإدراج في مؤشر EGX، بما يعنى تقارب مستوى الازدواجية، الأمر الذي يعكس عدم وجود تأثير معنوي للمتغير. وبناءً عليه، يمكن القول برفض الفرض الفرعي الثاني.

- يفسر "استقلال أعضاء مجلس الإدارة" BIND ما يعادل 40.8% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية  $P. Value < 0.001$ ، وبالتالي يوجد تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٥م، مليجي ٢٠١٤م، Nasr and Ntim, 2018, Vanza, S. et al, 2018)، ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة أعلى من المديرين المستقلين في مجالس إدارة الشركات يمكن أن يحقق منفعة للشركة والمجلس معاً، فيمكن أن يؤدي استقلال مجلس الإدارة إلى مراقبة أكثر فعالية من مجالس الإدارة والحد من الفرص الانتهازية الإدارية لأعضاء مجالس الإدارة غير المستقلين أو التنفيذية، وأيضاً التخفيف من حدة صراعات أو مشاكل الوكالة وذلك باعتبارهم ممثلين لمصالح المساهمين في الشركات، وهذا يعكس ضرورة الحفاظ على نسبة المديرين غير التنفيذيين في المجلس بما يضمن المزيد من الإفصاح. وبناءً عليه، يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الثالث.

- يفسر "حجم مجلس الإدارة" BSIZE ما يعادل 9.6% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية  $P. Value < 0.001$ ، وبالتالي يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على مستوى

الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (حسن، ٢٠١٦م، (Boussaid, N. et al, 2015)، كما تختلف مع نتائج دراسة (مليجي، ٢٠١٤م) ويمكن تفسير ذلك بأن حجم الشركات يشكل عامل هام في مدى توافر الموارد الكافية للوفاء بمتطلبات القياس والإفصاح بشكل كبير، فكلما كان حجم الشركة كبير كلما دل ذلك على توافر الموارد التي تكفل جمع وتحليل كل المعلومات الهامة بقياس عناصر الأصول بشكل دقيق والعكس صحيح، كما أن كبر حجم مجلس الإدارة يمكن أن يضمن توفير الخبرات المتنوعة التي تكفل اتخاذ القرارات التي تحقق مصالح المساهمين والأطراف المختلفة. وبناءً عليه، يمكن القول **بقبول الفرض الفرعي الرابع**.

- يفسر **تنوع مجلس الإدارة** GDIVER ما يعادل 23.7% من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية  $P. Value < 0.05$ ، وبالتالي يوجد تأثير معنوي لتنوع مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Boussaid, N. et al, 2015) وهو ما يؤكد وجود مشاركة فعلية بشكل أكبر لأعضاء مجلس الإدارة من الإناث في القرارات الهامة وتحسين جودة الإفصاح العام والدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة بما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Obert, S. et al, 2015, Gul, F. et al, 2011, Campbell and Minguez, 2008). ومما يستدعي ضرورة الأخذ في الاعتبار المتغيرات الديموغرافية مثل التنوع أو الجنس عند اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات، لما لها من تأثير هام على سلوك الإدارة في التعامل مع القضايا المختلفة والتي تتعلق بالمبادئ المحاسبية، خاصة التحفظ المحاسبي كما أوصت به دراسة (Hassan, M. et al, 2018). وبناءً عليه، يمكن القول **بقبول الفرض الفرعي الخامس**.

جدول رقم (٨) معلمات تحليل التباين لتحديد تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة على دوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية

التأثير	قيمة P-Value	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	مصدر التباين
معنوي	.046	4.100	.116	BOW
غير معنوي	.311	1.039	.029	CCDUAL
معنوي	.000	4.616	.131	BIND
معنوي	.000	4.381	.124	BSIZE
معنوي	.018	2.044	.058	GDIVER
معنوي	.000	4.891	.056	FSIZE
.716				= R Squared

- بالنظر للجدول أعلاه، يتضح وجود تأثير معنوي لأغلبية سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وهذا يعزز الدور الحوكمي لمجلس الإدارة وهو إحداث التوازن بين تحقيق أهداف ومصالح جميع الأطراف سواء الداخلية (المديرين) أو الخارجية

(المساهمين) والحد من تعارض المصالح بين تلك الأطراف، بما ينعكس على توفير المعلومات الهامة للمستثمرين بشكل سليم ودقيق وترشيد قراراتهم، وبناءً عليه، يمكن القول بقبول الفرض الرئيسي الأول.

(ب) تحليل نتائج اختبار فرضي النموذج الثاني للدراسة:

تم عمل تحليل انحدار خطي متعدد لتحديد مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٩) معاملات الانحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة

Model 2		Model 1		المتغيرات المستقلة	
التأثير على الفرض	قيمة t. test	المعاملات المقدره $\beta_i$	المعاملات المقدره $\beta_i$		قيمة t. test
	5.054***	128.553	4.734***	34.644	Constant
-	-2.599*	-75.075	-1.535	-41.171	IPM
			-1.918*	-5.792	FSIZE
-	-2.605*	-34.603			BOW
-	1.017	-13.952			CCDUAL
+	1.899**	62.150			BIND
-	-3.025**	6.985			BSIZE
+	.126	2.218			GDIVER
	3.938**		2.827		F. test
	.264		.045		= R Squared

\* عند مستوى معنوية > 0.05 ، \*\* عند مستوى معنوية > 0.01 ، \*\*\* عند مستوى معنوية > 0.001

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغت قيمة F. test وفقاً للنموذج الأول 2.827 عند مستوى معنوية  $P.Value > 0.05$ ، مما يعنى عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع، بينما بلغت وفقاً للنموذج الثاني 3.938 عند مستوى معنوية  $P.Value < 0.01$ ، مما يعنى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع، وقد بلغ معامل التحديد وفقاً للنموذج الثاني 0.264 مما يعنى أن المتغيرات المستقلة والرقابية المتمثلة فى (مستوى اضمحلال قيمة الأصول المالية، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذى، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة) تفسر 26.4% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع المتمثل فى قيمة الشركة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Naser, M. et al, 2012).

- يوجد تأثير معنوى سلبى لمستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة عند مستوى معنوية  $P.Value < 0.05$ ، وذلك وفقاً للنموذج الثاني (تضمين سمات وخصائص مجلس الإدارة)، بينما لا يوجد تأثير معنوى لمستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة

الشركة وفقاً للنموذج الأول (تجاهل سمات وخصائص مجلس الإدارة)، وهذا يؤكد أهمية ونفعية الخصائص الفعالة لمجلس الإدارة كضمانة حقيقية لتحقيق مستوى مناسب من التحفظ المحاسبى والحد من ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركات.

- يوجد تأثير معنوى إيجابى لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على قيمة الشركة عند مستوى معنوية  $P.Value < 0.01$ ، حيث يكون المدراء المستقلين متحمسين للحد من عدم التأكد بشأن العوائد المستقبلية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء المستقبلى، بما ينعكس على تخفيف حدة الصراع وتعارض المصالح بين الإدارة والمستثمرين، ومما يؤكد على أن المدراء المستقلين يبدو أكثر فعالية في تعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبى بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية وقيمة الشركة، وتتماشى تلك النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Kumar and Kapil, 2018, Trong and Thi, 2016, Affes and Sardouk, 2016)، كما تتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Nicolae, S. et al, 2017) وذلك من خلال فحص عينة مكونة من ٦٤ شركة مقيدة فى بورصة رومانيا خلال عام ٢٠١٣م.

- يوجد تأثير معنوى سلبى لحجم مجلس الإدارة على قيمة الشركة عند مستوى معنوية  $P.Value < 0.01$ ، وهذا يعكس أن وجود مديرين إضافيين يمكن أن يحسن جودة الرقابة ومتابعة أنشطة وأعمال الشركات ولكن فى نفس الوقت يمكن أن يكون سبباً هاماً فى بطئ عملية صنع القرار، وتتفق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Vintilă G. et al, 2015)، كما تتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kumar and Kapil, 2018, Trong and Thi, 2016)، والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وقيمة الشركة.

- يوجد تأثير معنوى سلبى لملكية أعضاء المجلس على قيمة الشركة عند مستوى معنوية  $P.Value < 0.05$ ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، ويظهر ذلك من خلال تندية مستوى الممارسات المتحفظة بشأن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وذلك بهدف التأثير على حركة الأسهم فى السوق، وهو ما أكدته دراسات (حسن، ٢٠١٦م، عبد المنعم، ٢٠١٥م)، الأمر الذى يعطى المستثمرين صورة سلبية عن أداء الشركة ومستقبلها المالى، كما تتعارض تلك النتيجة مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة (مليجى، ٢٠١٤م).

- يوجد تأثير معنوى سلبى لازدواجية دور المدير التنفيذى على قيمة الشركة ولكنه غير معنوى، كما يوجد تأثير موجب لتنوع مجلس الإدارة على قيمة الشركة ولكنه أيضاً غير معنوى، وهو ما يتفق نسبياً مع ما توصلت إليه دراسات (Lu'ckerath-Rovers, M., 2013, Campbell and Minguez, 2010, Campbell and Minguez, 2008) من وجود علاقة ايجابية معنوية بين التنوع وأسعار الأسهم.

ويمكن تفسير النتيجة التى توصل إليها البحث بأنه فى ظل غياب الدور الحوكمى لمجلس الإدارة تسود الحوافز الانتهازية للمديرين نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية للمستثمرين بشأن طبيعة وحجم المعلومات المفصح عنها خاصة ما يتعلق باضمحلال قيمة الأصول المالية، ومدى صحة ودقة

تلك المعلومات، وبالتالي ملائمتها ومنفعتنا للسوق، مما ينعكس على انخفاض قيمة ونفعية المعلومات المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول المالية بالنسبة للمستثمرين، وبالتالي تجاهلها وعدم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات بواسطة المستثمرين، وبالتالي يمكن القول بأنه في ظل غياب الدور الحوكمي لمجلس الإدارة يمكن استغلال اضمحلال قيمة الأصول المالية كإحدى ممارسات إدارة الأرباح المحتملة بواسطة المديرين وهو ما يخفض القيمة الملائمة للمعلومات المفصح عنها بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية من وجهة نظر بالمستثمرين، بما ينعكس سلبياً على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة في الأجل الطويل، وبالتالي فإن الفائدة المزعومة للاضمحلال من الممكن أن تشكل فقط ممارسة نظرية بعيداً عن التطبيق والواقع العملي، وبناءً عليه، يمكن القول **برفض الفرض الثاني**.

**وفى المقابل**، في ظل توافر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة والذي يضمن توفير المعلومات المتعلقة بالأداء الأساسي للشركات، خاصة ما يتعلق باضمحلال قيمة الأصول المالية، ينظر المستثمرون إلى أن اضمحلال قيمة الأصول المالية يعكس توفير المديرين المعلومات الخاصة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي يعتبرها المستثمرون بمثابة تدابير موثوقة بدرجة كافية لتخفيض قيم تلك الأصول، ومما يجعلها ملائمة لاستخدامها في تقييمهم السوقي لقيمة الشركة. هذا بالإضافة إلى التأثير المباشر لسمات وخصائص مجلس الإدارة الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي يمكن القول بأنه في ظل توافر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة يمكن الاستفادة من اضمحلال قيمة الأصول المالية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، بما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة في الأجل الطويل، وبناءً عليه، يمكن القول **بقبول الفرض الثالث**.

## ٦. الاستنتاجات والتوصيات ومقترحات لأبحاث مستقبلية

### ١/٦ الاستنتاجات:

يمكن استنتاج بعض النقاط الهامة من خلال نتائج الدراسة التطبيقية للبحث منها، أولاً، وجود تأثير هام وقوى لغالبية سمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، مما يعكس أهمية توافر خصائص الحوكمة الفعالة في مجلس الإدارة بما يضمن وجود رقابة فعالة على أنشطة وممارسات المديرين، وبما ينعكس على تحقيق مستوى مناسب من التحفظ المحاسبي خاصة الممارسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية.

**ثانياً**، وجود تأثير معنوي لمستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية على قيمة الشركة وهذا يرتبط ببعض السمات والخصائص الفعالة لمجلس الإدارة، حيث يتوقف مستوى التحفظ المحاسبي بشأن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية ومقدار استجابة أسعار الأسهم لذلك على نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وكذلك استقلال أعضاء مجلس الإدارة وغيرها. وهذا يعكس تفهم وإدراك كبير لأصحاب المصلحة خاصة المستثمرين لأهمية توافر خصائص الحوكمة الفعالة لمجلس الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لدورها في تحقيق مستوى مناسب من التحفظ



المحاسبى، وبالتالي توفير التطمينات اللازمة للمستثمرين، وبما يحسن من قيمة المعلومات المفصح عنها للمستثمرين، الأمر الذى ينعكس على تحسين قيمة الشركات فى الأجل الطويل.

#### ٢/٦ التوصيات: يوصى الباحث بضرورة ما يلي:

- قيام إدارة الشركات بتحسين جوانب وممارسات الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول المالية بشكل أكبر، خاصة أن بعض الشركات لا توفر تلك المعلومات بشكل كافى، هذا بالإضافة إلى تفعيل دور مجلس الإدارة واستقلاليته لما له من تأثير إيجابى على مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية، وانعكاس ذلك على قيمة الشركات فى الأجل الطويل.

- استفادة المحللين الماليين من المعلومات التى تفصح عنها الشركات بشأن اضمحلال قيمة الأصول المالية، لما لها من دور هام فى تقييم مستوى التحفظ المحاسبى والقيمة السوقية للشركات، وذلك فى ضوء الدليل العملى الذى يقدمه البحث مع الأخذ فى الاعتبار تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة الفعالة.

#### ٣/٦ مقترحات لأبحاث مستقبلية:

- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وتكلفة رأس المال للشركات.

- تأثير خصائص مجلس الإدارة كمتغير معدل على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية والأداء المالى للشركات.

- تأثير خصائص الشركات على العلاقة بين دوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية والقيمة الملائمة للتقارير المالية.

- تأثير لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية على العلاقة بين مستوى الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية والقيمة الملائمة للتقارير المالية.

- تأثير خصائص الملكية على دوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية بالتطبيق على الشركات العائلية.

- تأثير تدوير وتعويزات المديرين التنفيذيين على قرار اضمحلال قيمة الأصول المالية للشركات.

- قياس تأثير دوافع الاعتراف العكسى باضمحلال قيمة الأصول المالية على أسعار أسهم الشركات المقيدة.

## مراجع البحث

### ١. المراجع العربية:

- بدوى، هبة الله عبد السلام (٢٠١٧م)، أثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصري، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مجلد ٥، ع ٢، ص ١٧١-٢٠٦.
- حسن، بشرى عبد الوهاب محمد (٢٠١٦م)، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، مجلد ٢٢، ع ٩٣، ص ٤٨٤-٦٠٥.
- حمدان، علاّم محمد موسى (٢٠١١م)، أثر التحفّظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *مجلة العلوم الإدارية*، مجلد ٣٨، ع ٢، ص ٤١٥-٤٣٣.
- رميلى، سناء محمد رزق (٢٠١٦م)، أثر مستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، ع ٤٤، ص ٣٣٠-٣٧٤.
- عبد الملك، أحمد رجب (٢٠١٧م)، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفّظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مجلد ٥، ع ٢، ص ٢٠٧-٢٣٢.
- عبد المنعم، ريم محمد محمود (٢٠١٥م)، دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص الشركات فى بيئة الأعمال المصرية، *رسالة دكتوراه*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم (٢٠١٤م)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلد ١، ع ١، ص ١-٦٢.
- وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى (٢٠١١م)، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ص ٢٠-١.
- وزارة الاستثمار (٢٠١٥م)، المعيار المحاسبي المصرى رقم (٢٦) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
- يوسف، حنان محمد إسماعيل (٢٠١٤م)، دور حوكمة الشركات فى الحد من سلوك الإدارة الانتهازى فى إدارة الأرباح من خلال الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة: دراسة انتقادية وتطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مجلد ٢، ع ١، ص ١٨٧-٢٢٠.

### ٢. المراجع الأجنبية:

- Abdul-Malik, A. Rajab (2017), Investigating the Relationship Between Corporate Governance Principles and Accounting Conservatism For Companies Listed on Saudi Stock Exchange, *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 5(9):10-30.
- AbuGhazaleh, N. M., Al-Hares, O. M., and Haddad, A. E. (2012), The Value Relevance of Goodwill Impairments: UK Evidence, *International Journal of Economics and Finance*, 4(4): 206-216.
- Adebimpe O. Umoren and Raymond E. Enang (2015), IFRS Adoption and Value Relevance of Financial Statements of Nigerian Listed Banks, *International Journal of Finance and Accounting*, 4(1): 1-7.
- Affes, H and Sardouk, H (2016), Accounting Conservatism and Corporate Performance: The Moderating Effect of the Board of Directors, *Journal of Business & Financial Affairs*, 5(2): 1-8.
- Afza, N. Amran and Bahrain, K. Abdul Manaf (2014), Board independence and accounting conservatism in Malaysian companies, *International Conference on Accounting Studies*, Kuala Lumpur, Malaysia: 403-408.
- Aman, Z. and Suhaily, N. Bakar (2018), The Influence of The Board of Directors Characteristics on Corporate Sustainability Reporting By Malaysian Public Listed Companies, *Journal of Humanities, Language, Culture and Business*, 2(7): 41-55.
- André, P., Filip, A. and Paugam, L. (2015), the Effect of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe, *Journal of Business Finance & Accounting*, 42: 482-514.
- Andika, M. Pradnyana Wistawan, Subroto, B. and Ghofa, A. (2015), the Characteristics Board of Directors, Family Ownership and Accounting Conservatism: Evidence from Family Public Firms in Indonesia, *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(22): 113-121.
- Begoñ'a Giner and Francisca Pardo (2015), How Ethical are Managers' Goodwill Impairment Decisions in Spanish-Listed Firms?, *Journal of Business Ethics*, 132: 21-40.
- Bilal, M.Saeed and Kashif ,S. Saeed (2018), Corporate Governance and Accounting Conservatism: Moderating role of Audit Quality and Disclosure Quality, *Business & Economic Review*, 10(2): 123-150.
- Boussaid, N., Hamza, T.and Sougné, D. (2015), Corporate Board Attributes And Conditional Accounting Conservatism: Evidence From French Firms, *The Journal of Applied Business Research*, 31(3): 871-890.
- Campbell, K. and Miguez-Vera, A. (2008), Gender Diversity in The Boardroom and Firm Financial Performance, *Journal of Business Ethics*, 83(3): 435–451.
- ..... (2010), Female Board Appointments and Firm Valuation: Short and Long-Term Effects, *Journal of Management and Governance*, 14(1): 37–59.
- Chen, S., Xu Ni, S. and Zhang, F. (2017), CEO Retirement, Corporate Governance and Conditional Accounting Conservatism, *European Accounting Review, Forthcoming*, 437-465.

- Damasceno, Felipe (2015), Valuing the Impairment Reverse Loss Effect on Firm's Debt Financing:1-16. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2539042> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2539042>
- Daniel I. Kaaya (2015), the International Financial Reporting Standards (IFRS) and Value Relevance: A Review of Empirical Evidence, *Journal of Finance and Accounting*, 3(3): 37-46.
- Dwiarso, S. Utomo, Dapit, I. Pamungkas and Machmuddah, Z. (2018), The Moderating Effects of Manegirial Ownership on Accounting Conservatism and Quallity of Earnings, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(6): 1-11.
- Escaffre, L. and Sefsaf, R. (2010), French market reaction to the announcement of goodwill impairment, *Working paper*, University of Angers.
- Filip, A., Jeanjean, T. and Paugam, L. (2015), Using Real Activities to Avoid Goodwill Impairment Losses: Evidence and Effect on Future Performance, *Journal of Business Finance and Accounting*, 42(3):515–554.
- Friberg, G. and Åström, C. Johansson (2018), What Determines the Amount of Reported Goodwill Impairment?: An investigation of Nasdaq Stockholm OMX, *Thesis*, JÖNKÖPING.
- García, I. M. Sánchez and Martínez, J. Ferrero (2017), Independent Directors and CSR Disclosures: The moderating effects of proprietary costs, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 24 (1): 28–43.
- Gehan, A. Mousa and Abdelmohsen M. Desoky (2014), The Value Relevance of International Financial Reporting Standards (IFRS): The Case of the GCC Countries, *Journal of Accounting, Finance and Economics*, 4(2):16 – 28.
- Glaum, M., Wayne, R. Landsman and S. Wyrwa (2018), Goodwill impairment: The Effects of Public Enforcement and Monitoring by Institutional Investors, *The Accounting Review*, 93:1-63.
- Gul, F., Srinidhi, B. and Ng, A. (2011), Does Board Gender Diversity Improve The Informativeness of Stock Prices?, *Journal of Accounting and Economics*, 51(3): 314–338.
- Habib, A. and Azim, I. (2008), Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting Information: Evidence from Australia, *Accounting Research Journal*, 21(2): 167–194.
- Habiba, H. (2016), the Effect of Good Corporate Governance Mechanism and Leverage on the Level of Accounting Conservatism, *The Indonesian Accounting Review*, 6(1): 67-80.
- Hassan, M. Makhlof, Jamiel, F. Al-Sufy and Almubaideen H. (2018), Board Diversity and Accounting Conservatism: Evidence from Jordan, *International Business Research*, 11(7): 130-141.
- Hafizh, Abdul (2014), Value Relevance of Mandatory Disclosure Empirical Study in Indonesia Public Companies, *thesis*, Universitas Brawijaya.
- Huang, M.C., Ting, C.C. and Chen, Y.J. (2018), an Empirical Study on the Relationship between Accounting Conservatism and Asset Impairment Recognition: Evidence from Companies in Taiwan, *Management and Economics Review*, 3(1): 58-74.

- International Accounting Standards Board (2008a), *An Improved Conceptual Framework for Financial Reporting Exposure draft*, London.
- .....(2005), *Conceptual Framework Qualitative Characteristics 1: Relevance and Reliability*, London.
- Jarboui, A. (2013), Does Corporate Governance Affect Accounting Conservatism?: Empirical Evidence in the French Context, *International Journal of Accounting and Economics Studies*, 1(3): 100-110.
- .....(2013), An empirical examination of the relationship between board of director composition, ownership structure and accounting conservatism, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 1(6): 273-284.
- Joshua, L. Gunn, Inder, K. Khurana and Sarah, E. Stein (2018), Determinants and Consequences of Timely Asset Impairments during the Financial Crisis, *Journal of Business Finance Accounting*, 45:3-39.
- Kumar, R. Mishra and Kapil, S., (2018), Effect of Board Characteristics on Firm Value: Evidence from India, *South Asian Journal of Business Studies*, 7(1): 41-72.
- Laghi, E., Mattei, M. and Michele, di M. (2013), Assessing the Value Relevance of Goodwill Impairment Considering Country-Specific Factors: Evidence from EU Listed Companies, *International Journal of Economics and Finance*, 5(7):32-50.
- Li-Ling Yang and Tao-Sheng Chiu (2014), An Empirical Test of Stock Market Reaction for Recognizing Assets Impairment: The Case of Taiwan, *The Journal of International Management Studies*, 9(2): p75-87.
- Luvaas, A. (2014), the Effects of Goodwill Impairments on Stock Prices, A Thesis, The Robert D. Clark Honors College.
- Lučkerath-Rovers, M. (2013). Women on boards and firm performance, *Journal of Management and Governance*, 17(2): 491–509.
- Mei-Chu, H., Chan-Chuan, T. and Yu-Jia C. (2018), an Empirical Study on the Relationship between Accounting Conservatism and Asset Impairment Recognition: Evidence from Companies in Taiwan, *Management and Economics Review*, 3(1): 58-74.
- Mohammed, M. Alashi (2017), Relevance of Accounting Information under IFRS at Borsa Istanbul, *IUG Journal of Economics and Business*, 25(2): 1-10.
- Naser, M. AbuGhazaleh, Osama, M. Al-Hares and Ayman E. Haddad (2012), the Value Relevance of Goodwill Impairments: UK Evidence, *International Journal of Economics and Finance*, 4(4): 206-216.
- Nasr, A. Mahmoud and Ntim, Collins G. (2018), Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism: Evidence from Egypt. *Corporate Governance*, 18 (3), 386-407.
- Nicolae, S. Borlea, Violeta, M. Achim and Codruța Mare (2017), Board Characteristics and Firm Performances in Emerging Economies: Lessons from Romania, *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 30(1): 55-75.
- Obert, S., Suppiah, S. D., Zororo, M. and Desderio, C. (2015), Women Board Members as A diversity Tool for Enhancing Corporate Governance and

Stakeholder Value. *European Journal of Business and Management*, 7(11): 218-231.

-Prihatni R., Bambang Subroto, Erwin Saraswati and Bambang Purnomosidi (2018), Comparative Value Relevance of Accounting Information in The IFRS Period between Manufacturing Company and Financial Services Go Public in Indonesia Stock Exchange, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(3): 1-9.

-Roychowdhury, S., X., Martin (2013), Understanding Discretion in Conservatism: An Alternative Viewpoint, *Journal of Accounting & Economics*, 56:134-146.

-Saastamoinen, J. and Pajunen, K. (2016), Management Discretion and the Role of the Stock Market in Goodwill Impairment Decisions: Evidence from Finland, *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 8 (2): 172-195.

-Saha, A. and Bose S. (2017), the Value Relevance of Financial and Non-Financial Information: Evidence from Recent Academic Literature: 220-245.

-Sant'Ana Fernandes, J., Gonçalves, C., Guerreiro, C. and Nobre L. Pereira (2016), Impairment losses: Causes and Impacts, *Review of Business Management*, 18(60): 305-318.

-Siekkinen j. (2017), Board Characteristics and the Value Relevance of Fair Values, *Journal of Management & Governance*, 21(2): 435-471.

-Song, C., Thomas, W. and Yi, H. (2010), Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and The Impact of Corporate Governance Mechanisms, *The Accounting Review*, 85(4), 1375–1410.

-Sooriyakumaran, L. and Velnampy, T.(2016), Impairment of Assets and Market Value of Share: A Study of Listed Manufacturing Companies in Sri-Lanka, *International Journal of Accounting & Business Finance*, 2(2):35-45.

-Stenheim, T. and Øivind, D. Madsen (2016), Goodwill Impairment Losses, Economic Impairment, Earnings Management and Corporate Governance, *Journal of Accounting and Finance*, 16(2): 11-30.

-Trong, D. Nhan and Thi, V. Quy (2016), The Impact of Director Board's Characteristics on Firm Value: A Study on HOSE, *International Journal of Science and Research*, 5(2): 646-650.

-Van der Stelt, N. (2017), Corporate Governance as an Explanation for Accounting Conservatism Evidence from the US Market, *Thesis*, Erasmus School of Economics.

-Vanza, S., Wells, P. and Wright, A. (2018), Do Asset Impairments and the Associated Disclosures Resolve Uncertainty about Future Returns and Reduce Information Asymmetry?, *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 14:22-40.

-Vintilă, G., Onofrei, M. and Cristian, Ș. Gherghina (2015), The Effects of Corporate Board and CEO Characteristics on Firm Value: Empirical Evidence from Listed Companies on the Bucharest Stock Exchange, *Emerging Markets Finance and Trade*, 51(6): 1244-1260.

-Winter, J. (2017), Managerial Discretion or Economic Conditions: Examining the Determinants of Goodwill Impairments in Finnish Listed Companies, *Thesis*, Hanken School of Economics, Helsinki.